دلالة الجملة الظرفية

د. يحيى علي أحمد

قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة الكويت

مدخل

الجملة الظرفية نوع قائم بذاته من الجمل الاسمية، لاشتمالها على ركني الإسناد: المسند إليه، والمسند. ويكون المسند إليه (وهو المبتدأ) اسما أو ما هو في حكم الاسم. أما المسند فهو يتكون من:

أ) الظرف المضاف، مثل: فوق السطح، عند الباب، خلف السور. أو الظرف المبني: هناك وثمّ وغيرهما.

ب) الجار ومجروره: في الدار، في البيت...

وقد وردت هذه التسمية لأول مرة عند الزمخشري في معرض حديثه عن أنواع الخبر. فقد عدّ "في الدار" من قولك (خالد في الدار) "جملة". كما ذكر ابن هشام هذا المصطلح حينما قسم الجملة تقسيما راعى فيه ما يكون في صدر الجملة. فإذا تصدرت الجملة بفعل فهي فعلية. وإذا كان صدرها ظرفا نحو "أعندك زيد؟ " و "أفي الدار زيد؟ " فهي ظرفية. وسنأتي إلى ذكر ذلك فيما بعد. والذي يمكن أن نخلص إليه هو أن مصطلح "الجملة الظرفية" استعمل في التراث النحوي ليشمل الظرف إلى جانب الجار والمجرور. وقد قيل في بيان سبب هذه التسمية "...إنما سمّي الجار والمجرور ظرفا لأن كثيرا من المجرورات ظرف زمان ومكان، فسمّي الكلّ باسم البعض"(1). وهناك تعليل آخر ذكره فخرالدين قباوة: "ولأنّ الجار والمجرور غالبا ما يفيدان معنى الظرفية المكانية أو الزمانية فقد توسع النحاة في معنى الظرف، فأطلقوه أحيانا على الجار والمجرور، وجعلوه مرادفا لشبه الجملة"(2). وهذا تعليل أفضل من سابقه، ويبين أنّ مصطلح الجملة الظرفية في النحو العربي تتضمن صورته

التركيبية: الظرف أو الجار والمجرور، مثل: أمامك مستقبل مشرق، هناك كتاب، في الدرج أوراق، زيد في البيت.

سأتناول في هذه الدراسة هذا النوع من الجمل باعتباره نوعا متميزا من الجمل، نوظفه في واقع الاستعمال اللغوي لنؤدي به معنى الوجود والكينونة. هذا من المنظور الدلالي، أما من المنظور التركيبي فتتميز الجملة الظرفية بأنّ المسند فيها يتألف من مكون ظرفي، بينما هو في الجملة الاسمية اسم. وتعتبر الجملة الظرفية متكاملة، تغني بنفسها، نظرالاستيفائها ركني الإسناد، وهما: المسند والمسند إليه. أما مسار البحث فإنه يبدأ بالنظر في موقف القدماء حول الجملة الاسمية و الجملة الظرفية. ثم ينتقل بعد ذلك لبيان آراء بعض المحدثين الذين تطرقوا إلى طبيعة الإسناد في الجملة الظرفية. وبعد بيان الإطار المرجعي لفكرة الجملة الظرفية، فقد عرضت الرؤية الجديدة التي اقترحتها لتحليل الجملة الظرفية، وهو تحليل يختلف عما قدمه القدماء واللغويون العرب المعاصرون.

مكونات الجملة العربية

سيجد الدارس للتفكير اللغوي عند العرب أنّ النحاة الأوائل لم يستعملوا مصطلح " الجملة " ، ولكنهم – عمليا – ميزوا أنواعها، وذكروا خصائص كلّ نوع أوحدوده. ولو اتخذنا المنظور التاريخي منطلقا للبحث في هذا الجانب، فلا بدّ أن يكون (الكتاب)، قرآن العربية كما سمي فيما بعد(3)، نقطة البداية. لقد لاحظ العديد من الباحثين العرب المعاصرين والمستشرقين(4) أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه مصطلح الجملة، ولكن "تردد في كتابه ذكر مصطلح **الكلام** كثيرا بمعان مختلفة. فهو يستخدمه بمعنى الحديث، وبمعنى النثر، وبمعنى اللغة، وبمعنى الجملة"(5).

وقد لاحظ أحمد خالد(6) أنّ سيبويه إذا أراد تدقيق مفهوم الجملة، استعمل مصطلحات من قبيل "الكلام المستغني"، و "الاستغناء"، و "كنت مستغنيا"، و "يستغني الكلام". وهذه المصطلحات تدور كلها حول معنى واحد وهو حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة اللغوية إليه على

نحو ما أراده المتكلم. وعلى الرغم من عدم استخدام سيبويه لمصطلح الجملة، إلا أنه أسس نهجا اتبعه من جاءوا بعده، فهو الذي أوجد التقسيم الشائع للجمل العربية وهو تقسيمها إلى جملة إسمية وجملة فعلية، وذلك حينما سرد أمثلة توضيحية للمكوّنين الأساسيين للجملة عنده، وهما المسند والمسند إليه. قال سيبويه في مستهلّ باب المسند والمسند إليه موضحا ما يقصده بهما: "وهما ما لا يَـغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله. فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"(7).

وهكذا فإن أبسط شكل للجملة عند سيبويه هو تكونها من ركنين: المسند والمسند إليه. والتركيب الذي يتشكل من هذين الركنين يكوّن بنية إسنادية مفيدة "يستغني به الكلام"، أي يحسن السكوت عليه؛ لأن المعنى يتحقق عندئذ بإسناد أحدهما إلى الآخر(8).

ويتضح لنا من خلال النماذج التوضيحية أنّ هذين الركنين يفضيان إلى نوعين من الجمل:

- الجملة الاسمية، وتتكون من المسند إليه (المبتدأ) ، والمسند (وهو الخبر)(9).

- الجملة الفعلية، وتتكون من المسند (وهو الفعل) ، والمسند إليه (وهو الفاعل).

وقد حظي هذا التقسيم الذي أسسه سيبويه باهتمام النحاة، فاتفق جمهورهم على أنّ الجملة الخبرية تتألف في أبسط صورها من اسمين، أو من فعل واسم. بيد أنّ النحوي الذي قدم تقسيما للجملة شاع في كتب النحو التعليمية قديما وحديثا هو ابن هشام. فقد صنف نوع كلّ جملة بناء على نوع الكلمة المصدرة فيها، كما سنذكر فيما بعد.

مفهوم الجملة الظرفية

يرتبط تبويب الجملة الظرفية بالجملة الاسمية، إذ يرد تفصيل الكلام عنها في المظانّ النحوية عند عرض الجملة الاسمية وأنواع الخبر. لذا، فإنه يستحسن أن تكون بداية الحديث بأن نذكّر بأنّ الجملة

الاسمية في أبسط صورها تتكون من المسند والمسند إليه. وهما يرتبطان ببعضهما من خلال علاقة الإسناد. وهذان الركنان أساسيان في التركيب، لذلك أطلق عليهما النحاة مصطلح "العمد"؛ وهما مما لايغنى واحد منهما عن الآخر، كما عبّر سيبويه. ذلك لأن "الكلام لا يكون من جزء واحد، وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه"(10). وبذلك فإنّ المعنى لا يتحقق إلا بإسناد أحدهما إلى الآخر. والمسند إليه هو المبتدأ، "وهو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به"(11). وهو بذلك لا يكون إلا اسما صريحا، أو ما هو بمنزلة الاسم الصريح (المصدر المؤول). أما الخبر (أو المسند) فيتنوع، إذ قد يكون اسما، أو جملة اسمية، أو جملة فعلية، أو شبه جملة (ظرفا، أو جارّا ومجرورا).

والمبتدأ من المنظور التركيبي هو الكيان الذي نبدأ به عملية الإسناد، أي أنه الاسم المخبر عنه. ومن المنظور الاتصالي هو القضية التي نريد أن نتكلم عنها، إذ إنّ "موضوع الكلام لابدّ أن يرتبط بشيْ ما"(12).. وما نعزوه إلى هذا الكيان يسمى الخبر، وهو الاسم المخبر به. ولذا فإنه من الطبيعي أن يرد المبتدأ أولا. يقول سيبويه: "فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"(13). ويعيد الرضيّ صياغة هذه الفكرة، فيقول في سبب بدء الجملة الاسمية بالمبتدأ: "إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم عليه"(14).

إذن فالمبتدأ يرد أولا من حيث الترتيب. ولما كان المبتدأ هو الشيء الذي نريد أن نتكلم عنه وأن نخبر عنه بشيء ما، لذا فإنه يكون في الأصل معرفة. وهذه هي القاعدة العامّـة التي قررها سيبويه، فقد ذكر أن "المعروف"(15) هو ما يجب أن يبدأ به الكلام.. ونجد هذا النمط من التعليل عند ابن السراج (ت 316 هـ) حيث يقول: "إنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو: رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا

يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما"(16). وقد تطرّق ابن يعيش (ت 643 هـ) إلى هذا الأمر فذكر في سببه ما يلي: "اعلم أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه"(17).

وينسجم هذان التعليلان مع ما قدمه الاتجاه الوظيفي من أسس ومعايير لتحليل الخطاب اللغوي ضمن سياق الاستعمال الفعلي للغة(18). فآلية الخطاب تبدأ من النية أوالقصد، أي قصد المتكلم بأن يخبر المتلقي عن شيء ما. ووفقا لما يقدره المتكلم أو يعلمه عن مدى إلمام المتلقي بالموضوع، فإنّ المتكلم يبدأ الكلام بما هو معلوم لدى المتلقي، أو يمكن استرجاعه إلى الذاكرة. ويأتي بعد ذلك "الشيء" الجديد الذي يريد المتكلم أن يبلغه إلى المتلقي. وبذلك تتحقق الفائدة من الإخبار.

بعد توضيح تلك النقاط والتي سنعول عليها فيما سيأتي من حديث، نتطرق إلى الخبر حينما يكون ظرفا. وكما بدأنا حديثنا عن مكونات الجملة بالكتاب، فكذلك نبدأ هنا بما ذكره سيبويه. تطرق سيبويه إلى الخبر حينما يكون ظرفا، أي شبه جملة، في مكانين مختلفين. وهذا هو أسلوب سيبويه، فإنه لا يعالج الموضوع تحت عنوان واحد، خاصة إذا كان الموضوع مسألة نحوية تقتضي معالجات متعددة وفقا لاندماجها أو ارتباطها بتراكيب وأبواب أخرى. ولذلك فهو كثيرا ما يتناول الموضوع الواحد من زوايا مختلفة، وفي أماكن متفرقة من كتابه.

تحدث سيبويه عن الجملة الظرفية ووظيفتها ضمن تركيب الجملة الاسمية على النحو التالي: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخرته. وذلك قولك: "فيها عبدالله"، و "عبدالله فيها قائما". فعبدالله ارتفع بالابتداء لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: "فيها عبدالله" حسن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: "هذا عبدالله". وتقول "عبدالله فيها"،

فيصير كقولك: "عبدالله أخوك"، إلا أنّ "عبدالله" يرتفع مقدما كان أو مؤخرا بالابتداء. ويدلك على ذلك أنك تقول: " إنّ فيها زيدا"، فيصير بمنزلة قولك: "إنّ زيدا فيها"، لأنّ "فيها" لما صارت مستقرا لزيد يستغنى به السكوتُ وقع موقعَ الأسماء، كما أنّ قولك: "عبدالله لقيته" يصير "لقيته" فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: "عبدالله منطلق". فصار قولك "فيها" كقولك "استقرّ عبدالله"، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقرّ، فقلت "قائما". فقائم حالٌ مستقرّ فيها"(19).

هذا نص طويل، لذا فإنني أريد أن أركز على ما له علاقة بموضوع البحث.

1- المنطلق الذي بدأ منه سيبويه لبيان وضع الجملة الظرفية هو توضيحه لسبب نصب "قائما" في الجملة الظرفية (فيها عبدالله قائما). والتفسير الذي قدمه هو أنّ "المبتدأ" قد عمل فيما بعده عمل الفعل، أي أنه هو العامل الذي نصب "قائما". و [قائما] فضلة، لا شكّ ، لأن الجملة الظرفية المكونة من:

المكون الظرفي + الاسم

عبارة عن جملة تامّـة وصحيحة من حيث المبنى والمعنى، أي من حيث التركيب النحوي والتفسير الدلالي؛ وهو (كلام مستقيم)(20)، بدليل أنه يحسن عندها السكوت لأن دلالتها مفهومة، فتقول (فيها عبدالله) بالاستغناء عن الحال. وتكون هذه الجملة جملة تامة مستوفية أركان الإسناد، تماما كما أنّ (هذا عبدالله) جملة تامة.(21)

2- من المعلوم أنّ قواعد النحو التي وضع سيبويه أسسها وتفاصيلها مبنية على نظرية العامل(22). ونجد هنا أنّ سيبويه يقررمذهبه في أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء (وهو عامل معنوي)، سواء تقدم: (عبدالله فيها) أم تأخر: (فيها عبدالله). أي أنّ الوظيفة النحوية لا تتغير في هذه الحالة بتغير ترتيب العناصر الإسنادية. ويعضد سيبويه هذا التوجه بأن يقدم دليلا لغويا، وهو تغير العلامة الإعرابية للمبتدأ في التركيب الإسنادي حينما يدخل عليه عامل لفظيّ مثل (إنّ).

3- يبين سيبويه في هذا النص أنّ "الجملة الظرفية" ليست "خبرا" بالمعنى المألوف، لأنه لا يتضمن الوصف أو الحكم الذي نريد أن نصف به المبتدأ، وهذا مدلول قوله: " لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به". ولكن هذه "الجملة الظرفية" تشير إلى الموقع أو الموضع. وحينما يقول سيبويه عن الظرف الواقع خبرا "مستقرا" ، فإنه يقصد استقرار الضمير فيه، لأنه يقدر " باستقرّ ".

4- يؤكد سيبويه أنّ المكون الظرفي (فيها) ركن أساسي في جملة (عبدالله فيها)، إذ إنه يعادل (أخوك) في جملة (عبدالله أخوك). ففي الحالتين هناك تشكيل يحتل رتبة الخبر، ولكنهما يختلفان من حيث الفئة. ونوضح ذلك فيما يلي:

المبتدأ	الخبر	الفئة
عبدالله	فيها	حرف
	أخوك	اسم
	لقيته	فعل

وقد تطرق سيبويه للجملة الظرفية في موضع آخر، حيث اعتبرها جملة مفيدة في التركيب الإسنادي الذي ترد فيه. وهذا نص كلامه: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقرّ لما بعده وموضع. والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوتُ، حتى صارا في الاستغناء كقولك: "هذا عبدالله". وذلك قولك: "فيها عبدالله"، ومثله "ثم زيد"، و"هناك عمرو"، و " أين زيد"، و"كيف عبدالله"، وما أشبه ذلك(23).

بوسعنا أن نتبين في هذا النص جملة أمور أذكر منها ما يتعلق بموضوع البحث:

1- يتحدث سيبويه هنا عن " الجمل الظرفية" حينما يكون المكون الظرفي في مستهل الجملة، على الرغم من أنّ المسند إليه ليس نكرة، ويبين أنّ وظيفة هذا الصنف من الجمل تتعلق ببيان " الظرف"

أو "المكان". ويوضح سيبويه هذه الوظيفة في هذا النصّ من خلال استعمال كلمتين مترادفتين، هما "مستقرّ" و"موضع"، وكلتاهما اسم (وصف مشتق)، وليس فعلا.

2- يمكن للجملة الظرفية أن تقع في الموقع الذي يقع فيه المبتدأ (أي يكون أولا)، فيسدّ مسدّه من المنظور التركيبي، لأن الركنين (شبه الجملة + الاسم) أصبحا يشكلان في هذه الحالة جملة تامة مفيدة، تماما كما أنّ جملة (هذا عبدالله) تعتبر جملة كاملة مفيدة. وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله (فلما جمعا [أي تآلفا بذلك التتابع] استغنى عليهما السكوت). وحينما يستخدم سيبويه عبارة (استغنى عليهما السكوت) فإنه يقصد الجملة المفيدة المستوفية الأركان والتي يحسن السكوت عليها.

3- بعد أن ذكر سيبويه أنّ الجملة الظرفية يمكن أن تقع في الموقع الذي يقع فيه المسند إليه، انتقل مباشرة إلى بيان "العامل" الذي سبب رفع المبتدأ (عبدالله). فبين أنّ هذا العامل هو "الابتداء". فكما أن (عبدالله) يكون مرفوعا بالابتداء حينما يكون أولا، فهو يكون مرفوعا أيضا بنفس العامل حينما تتأخر رتبته في تركيب "الجملة الظرفية"، (والذي عمل فيما بعده [أي بعد الظرف] حتى رفعه [أي رفع المسند إليه]، هو الذي عمل فيه حين كان قبله [أي حين كان المسند إليه في مستهل الجملة]).

4- يبدأ النص السابق بهذه العبارة "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده". إن هذا لا يعني أنّ الجملة الظرفية هي "المبتدأ" من الناحية التركيبية، وذلك بقرينة ما ورد بعد ذلك من كلام. وأرى أنّ تفكير سيبويه يتجه في هذه الحالة نحو "ابتداء الكلام". فمن منظور الاتصال اللغوي(24) يبدأ المتحدث – عادة – كلامه بأن يختار عنصرا مألوفا لدى كل من المتكلم والمستمع، أو ما يعتبر مألوفا لأنه ورد في سياق الكلام. وهذا ما يمثل المعلومة "المعروفة" given . وهو يمثل أيضا موضوع الحديث، أو ما يريد المتكلم أن يبدأ به كلامه. ويعْقب ذلك المعلومة "الجديدة" new information التي يريد المتكلم أن يوصلها إلى المستمع. ووفقا لهذا الفهم، فإنه يمكن بيان البنية المعلوماتية للأمثلة التي أوردها سيبيويه على النحو التالي:

السياق: من في الدار ؟

الجملة: فيها عبدالله
↓ ↓
{معلوم} {جديد}
[محكوم به] [محكوم عليه]

السياق: من هناك؟

الجملة: هناك عمروٌ
↓ ↓
{معلوم} {جديد}

نستطيع أن نخرج من هذين النصين بخلاصة عامة، وهي أن سيبويه قد تعرف على نوع من الجمل الاسمية يحتوي في ركنه الثاني على جار ومجرور أو ظرف، وهو ما سميناه (الجملة الظرفية). وقد أدرك سيبويه بفطنته اللغوية أنّ هذا النوع من الجمل يختلف عن بقية أنواع الجمل الاسمية. وموضع الاختلاف هو أنّ للجملة الظرفية وظيفة دلالية هي بيان الموقع أو المكان. ويتضح من عباراته (لأنه مستقر لما بعده ... لأنّ "فيها" لما صارت مستقرا لزيد يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء) أنه كان يقصد الإشارة إلى الوظيفة الدلالية للجملة الظرفية، أما التوجيه الإعرابي الذي يجعل الخبر هو الفعل المقدر المحذوف، فلم يرد ذكره صراحة في النصين السابقين. ولكنّ سيبويه تطرق إلى تلك الفكرة بشكل واضح في موضع آخر حيث يقول: "هو خير منك عملا، فصار (هو خلفك)، و(زيد خلفك) بمنزلة ذلك. والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: "عبدالله أخوك" فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه"(25).

نجد هنا أنّ سيبويه حينما واجه الظرف الذي تظهر عليه علامة النصب (كلمة خلف)، فإنه سارع مباشرة إلى التفكير في العامل الذي نصب ذلك الظرف، وهو في نظره الفعل (استقر). أي أنّ تقدير الكلام (زيد استقرّ خلفك). ولكن بما أنّ هذا الفعل مقدر ولا يظهر، فقد جعل سيبويه ما ناب عنه أي

(هو) و(زيد) عاملا للظرف. وأصبح الظرف يحتل موضع الخبر. ويورد مثالا تشبيهيا لعمل العامل وهو جملة (عبدالله أخوك). فالعامل في رفع الخبر هو المبتدأ (عبدالله). وعلى الرغم من كون (زيد) في جملة (زيد خلفك) مبتدأ أيضا، إلا أنه لا يمكن اعتباره عاملا تسبب في رفع الخبر، لأن هذا التركيب (زيد خلفك) يختلف عن سابقه (منفصل منه).

وعلى أية حال، فإن التصور الأساسي الذي يمثل موقف سيبويه بشأن الجمل الظرفية يمكن تلخيصه في أن تلك الجمل تدل على الموضع أو الموقع. وقد اقتضت فكرة العامل أن يذهب سيبويه إلى أنّ ظرف المكان منصوب بفعل مقدر. وإذا لم يكن مثل هذا التقدير واردا، انصرف الظرف عن كونه خبرا. يقول سيبويه: "ومن قال (فيها عبدُالله قائم)، قال (هو لك خالص). فيصير [خالص] مبنيا على [هو] كما كان [قائم] مبنيا على [عبدالله] ، و"فيها" لغو"(26).

ولكن بما أن هذ الفعل المقدر محذوف دائما لأنه لا يظهر ولاينطق (أي أنه موجود في البنية العميقة للجملة فقط)، فإنّ شبه الجملة يحتل موقع الخبر في البنية السطحية(27).

تطورفكرة أن الجملة الظرفية تتعلق بخبر محذوف

أخذت هذه الفكرة التي ذكرنا خلاصتها قبل قليل في التوسع شيئا فشيئا. فمع بروز التوجهات المختلفة في تفسير الظواهر النحوية، وهي ما سميت "المدارس النحوية"، وبدء تغلغل التفسير المنطقي إلى الدرس النحوي، وكذلك اكتساب نظرية العامل ثقلا في التفكير النحوي، فإنّ تحليل الجملة الظرفية بدأ يأخذ مسارات أخرى.

1) قال العكبري (ت 456 هـ) في شرح اللمع: "ويكون خبر المبتدأ ظرفا مكانيا وزمانيا. وحكم الجر ذلك الحكم. تقول: زيد وراءك، و: القتال أمامك، و: الرحيل غدا، و: زيد بالباب، و: الصلح بالبصرة. واعلم أنّ هذا فرع، وأصله أنْ يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ، لأنّ المفرد إذا كان خبر المبتدأ، لزم أنْ يكون هو المبتدأ. والوراء والجهة ليستا زيدا، فعلمت أنّ الأصل غير المذكور. والأصل: زيد ثابت،

أو:مستقرّ، أو:حاصل، وما أشبه ذلك.... وفي اسم الفاعل ضمير، كما قدمنا ذكره. والظرف وحرف الجرّ متعلقان باسم الفاعل تعلقهما بالفعل. ثم إنّ العرب حذفت اسم الفاعل اختصارا، ونقلت الضمير منه إلى الظرف وحرف الجر، فعملا في الضمير، بحق النيابة عن اسم الفاعل، عمل الفاعل في الضمير، فلم يبق لاسم الفاعل علقة بعد حذفه إلا نصب الظرف"(28).

إنّ هذا التفسير يركزعلى الجانب الشكلي المتمثل في التوجيه الإعرابي. ويتضح لنا هذا المسلك حينما يكمل العكبري كلامه ويورد نموذجا إعرابيا يضمنه فكرته عن العامل المحذوف: "فإذا قلت: زيد وراءك، فمعك اسم مرفوع بالابتداء، وضمير مرتفع بأنه فاعل مستكنّ في الظرف، ومسماهما واحد، وهو الراجع من خبر المبتدأ إليه، واسم منتصب باسم الفاعل المحذوف، وهو الظرف، وموضع الظرف رفع بأنه خبر المبتدأ". والعكبري يتبنى هنا وجهة نظر البصريين في أنّ الظرف في مثل هذه الحالات يتعلق بمحذوف لفظي(29). لاحظ أيضا كيف أنّ العكبري يعرب الظرف أنه في محل رفع خبر المبتدأ.

2) أشار الزمخشري (ت 538 هـ) في معرض حديثه عن أنواع الخبر إلى أنّ الخبر على نوعين: مفرد وجملة: "...والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية". ووضح ما يقصده بأن أورد هذه الأمثلة: "وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"(30). وقد لفت هذا التقسيم انتباه الباحثين قديما وحديثا. فهذا ابن يعيش – شارح المفصل – يعلق على ذلك التقسيم بما يستشفّ منه أنه لا يقبل به، ويقول في ذلك: "وهي في الحقيقة ضربان؛ فعلية واسمية، لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل"(31). ويتفق د.محمد حماسة – بعد أن أورد النص السابق – مع رأي الشارح في أنه لايمكن اعتبار الجملة الشرطية نمطا مستقلا بذاته، لأن الشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة الاسمية. ولكن حماسة لم يتطرق للجملة

الظرفية(32). أما الدكتور محمد عبادة فقد حاول أن يبرر استعمال الزمخشري لمصطلح الجملة وذلك بتفسيره لذلك الاستعمال بأنه مجازيّ راعى فيه الزمخشري ما كانت عليه جملة الخبر قبل وقوعها في ذلك الموقع(33). وقد انتقد د. رابح بومعزة هذا التعليل على أساس أنه يفتقر إلى فهم لوظيفة التركيب في تلك الحالة. وفي رأيه أنّ "الخبرحينما يدخل في تركيب إسناديّ أكبر منه فإنه يصبح غير ذي معنى مستقل بنفسه، وغير غان عن غيره. وبالتالي فلا يمكن معاملته معاملة الجملة المستقلة برأسها"(34).

ويبدو لي أن سبب اختلاف المواقف ووجهات النظر هنا مرجعه إلى توسّع الزمخشري في استعمال مفهوم أنّ الجملة عبارة عن "كلام مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويحسن السكوت عليه(35). إن الحسّ اللغوي المرهف للزمخشري قاده إلى أن يفطن إلى أن أنواع الخبر تلك تختلف عن الخبر حينما يكون مفردا. ولكن المصطلح الذي استعمله لم يكن معروفا بالمعنى الذي قصده. ولو راجعنا الأمثلة التي استشهد بها الزمخشري، فسنجد أنّ الجمل الثلاث الأول تصنف في التحليل اللغوي المعاصرعلى أنها clause ، أي جملة صغرى. وأما الجملة الأخيرة فتصنف في النحو التحويلي على أنها "عبارة ظرفية" prepositional phrase في الجملة الاسمية. ولم يعرف العرب مثل هذين المصطلحين.

ولنعد بعد هذا الاستطراد إلى موضوع الجملة الظرفية. لم يسهب الزمخشري منذ البداية في بيان طبيعة الجملة الظرفية، أو مكوناتها التركيبية. وحينما فكر شارح المفصل في رفض اعتبارالجملة الظرفية نوعا مستقلا من الجمل ، فإنه قدّم لها تفسيرا مختلفا كلّ الاختلاف عن طبيعتها الدلالية. وأما الكتاب المعاصرون الذين علقوا على تقسيم الزمخشري فقد انجرفوا نحو مفهوم "الجملة" بصفتها وحدة لغوية. وضاعت فكرة الجملة الظرفية في هذا النقاش العام.

3) اقترح ابن هشام (ت 761 هـ) في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تقسيما ثلاثيا للجملة، فقد خصص بابا عنوانه "تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية". وقد شرح هذه الأقسام بقوله:

"فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا به عنهما"(36). نجد هنا أنّ ابن هشام قد أضاف إلى جانب القسمين المألوفين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، قسما ثالثا سماه الجملة الظرفية. ولكن يظهر من تحليله لهذا النوع الأخير من الجمل أنّ تسميته تشير إلى الجانب الشكلي أو الإعرابي. فهو يعتبرها ظرفية لأنها تصدرت بالظرف، وهذا الظرف اعتمد على نفي أو استفهام. وعندئذ يجري الظرف مجرى الفعل فتكون الجملة فعلية، ويكون (زيد) مرفوعا لأنه فاعل. ويفهم من كلامه كذلك أنّ الظرف إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام فإنّ الجملة ما تزال ظرفية ولكنها لا تكون فعلية؛ لذا فإنّ (زيد) سيكون مبتدأ، وليس فاعلا. و لا بد في هذه الحالة من تقدير (استقر) أو أحد مشتقاته، ليكون العنصر الذي يتعلق به الخبر (الظرف).

لقد عامل ابن هشام الجملة الظرفية معاملة مستقلة ليس لأنّ تركيبها يفضي إلى دلالة تختلف عن دلالة الجملة الاسمية و الجملة الفعلية، بل كانت معاملته لها منصبة على الجوانب الشكلية المتعلقة بالتوجيه الإعرابي.

وهكذا نجد أن معالجة الجمل الظرفية بدأت تنحصر شيئا فشيئا في أن الخبر هو في الواقع المتعلق المحذوف، وليس الظرف. وحينما أراد ابن مالك أن يلخص تلك المسألة، فإنه لم يخرج عن هذا الفهم:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى "كائن" أو "استقر"

وقد قدّم ابن عقيل شرحا واضحا لهذا البيت، لم يخرج فيه عن الإطار التركيبي الذي رسمه ابن مالك لهذا النوع من الجمل، مستبعدا أية اعتبارات دلالية: "تقدم أن الخبر يكون مفردا، ويكون جملة. وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا. نحو: "زيد عندك"، و "زيد في الدار"،

فكلّ منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم – ومنهم المصنف – أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا، نحو: "كائن"، أو "استقر". فإن قدرت "كائنا" كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت "استقر" كان من قبيل الخبر بالجملة"(37).

رأي المحدثين في الجملة الظرفية

قد يطول بنا البحث لو حاولنا أن نستقصي ما قاله المحدثون حول هذا الموضوع. لذا فسأكتفي هنا بعرض بعض الآراء.

1) يرى علي مزهر الياسري "أن الجملة الظرفية التي فيها المسند ظرف أو جار ومجرور تام الفائدة في التركيب هي جملة فعلية سواء تقدم أو تأخر، أو اعتمد أو لم يعتمد، لأنّ الظرف والجار والمجرور يتضمنان معنى الفعل المضارع لا بالاستقرار المحذوف، كما أشار ابن هشام، وإنما فيهما ذاتهما. ويخرجان إلى الماضي بعارضة لغوية أخرى كدخول (كان) أو غيرها على الكلام"(38).

لم يذكر الكاتب لماذا يريد أن يعتبر الجملة الظرفية فعلية، كما أنه لم يورد مثالا تحليليا يتضح من خلاله مدلول الجملة الظرفية وفق ذلك التفسير. وكيف يستقيم أن تدخل "كان" عليها وهي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ؟. وهل المقصود كان الناقصة أم التامة أم الزائدة؟. ولكلّ دلالاتها واستخداماتها ووظيفتها في الجملة سواء من جهة الزمن أم من جهة العمل الإعرابي.

2) خلافا للرأي السابق فإن الدكتور علي أبو المكارم يرى أنّ هناك قدرا من التشابه بين الجملة الظرفية والجملة الاسمية، "يتمثل في أنّ المسند إليه يعرب مبتدأ والمسند خبره. وفي أنّ من الممكن أن يدخل النسخ على هذه الجملة كما تقبله الجملة الاسمية"(39). ومع ذلك فإنّ الكاتب يحترز بأنّ هناك خصائص لغوية تميز مسلك هذه الجملة عن الجملة الاسمية. ويذكر من هذه الخصائص ما يلي(40):

1- أنّ الجملة الظرفية "بسيطة" دائما، ولا تقبل التركيب بحال، في حين أنّ الجملة الاسمية في بعض صورها بسيطة، وفي بعضها مركبة. كما أنّ من الممكن تحويل الجملة البسيطة منها إلى مركبة.

2- أنّ الجملة الظرفية لاتـقبل التطابق بحال، عدديا كان أونوعيا، مباشرا أو غير مباشر، إذ إنّ وظيفة المسند فيها تنحصر في تحديد بعض علاقات المسند إليه، كزمانه أو مكانه. في حين أنّ الجملة الاسمية واجبة التطابق فيها بين عناصر الإسناد.

على الرغم من أن الكاتب لايرى أنّ الجملة الظرفية جملة اسمية بل هي تشبهها في بعض الأوجه، إلا أنه يحمد له بأنه نصّ على أنّ لها وظيفة عامة هي الدلالة على الزمان أو المكان. ويتوقف عند ذلك، ولا يذكر في كتابه أية تفاصيل أخرى عن تلك الوظيفة.

3- عرض د. رابح بو معزة في دراسته عن الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية لجوانب تفصيلية تتعلق بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، البسيطة منهما والمركبة، وذلك في إطار طبيعة الإسناد فيهما، ووظيفتهما النحوية. إلا أنه لم يخصص في كتابه قسما للحديث عن الجملة الظرفية. وقد تطرق لذكر الجملة الظرفية بشكل عابر أثناء سرده لتعريف النحويين القدماء للجملة. وهذا هو الأسلوب الذي اتبعه الكاتب في كامل كتابه، فهو يتوقف عند الموضوعات التي أثارها الباحثون السابقون، ويعرض الآراء ويلخصها. وقد توقف عند مسألة اختلف حولها القدماء، وهي هل الظرف هو المعدود خبرا، أم أنه متعلق بخبر محذوف. وإذا كان متعلقا بمحذوف، فهل المحذوف وصف أو فعل؟. وبعد سرد هذه المسألة، فإنه أورد الخلاصة التالية(41): "وسواء أأخذنا (كذا) برأي ابن السراج وابن هشام [اللذين يقدران المحذوف وصفا]، أم برأي سيبويه والزمخشري [اللذين يقدران المحذوف فعلا] ومن يدور في فلكهما فإنّ المركب الظرفي في كلا الحالين لايشكل قسما مستقلا. فالجملة في بنيتها العميقة اسمية أو فعلية. والذي يطمأن إليه هو أن الظرف والجار والمجرور في مثل هذه التراكيب الإسنادية تكون بنيتاهما العميقتان جملة فعلية"(42).

وهكذا ينتهي الكاتب إلى الانتصار لأصحاب الرأي من القدماء الذين ذهبوا إلى أن الخبر الأصلي في الجملة الظرفية فعل محذوف.

3- يرى المخزومي أنّ الجمل الظرفية، مثل "في البيت رجل"، "عند زيد كتاب"، "أمامك مصباح"... ليست فعلية لأنّ الفعل لا يظهر فيها، وليست اسمية، لأنّ الاسمية هي ما كان المبتدأ أو المسند إليه فيها صدرا، ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه. وتقدم المسند في هذه الجمل ليس طارئا، ثم إنّ المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة أو الوجود العام، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون اسمية. كل هذا يجعل هذه الجمل بين لا هي اسمية ولا هي فعلية"(43).

إنّ الانطباع العام الذي يمكننا أن نخرج به من قراءتنا للكلام السابق هو أنّ الكاتب في حيرة من أمره بخصوص تصنيف الجملة الظرفية. فعلى الرغم من أنه لا يضعها مع الجمل الاسمية ولا الجمل الفعلية، إلا أنه يرى أنها أقرب إلى الجمل الفعلية. والحجة التي لمّح إليها ولم يصرح بها هي أنّ الجملة الظرفية تشير إلى "الكينونة العامة أو الوجود العام"، وهذا يعني أن الجملة الظرفية تحتوي في بنيتها التقديرية على فعل مقدر محذوف. وهذا الرأي هو ما قال به القدماء. وكان حريا بالكاتب أن يكون منسجما مع ما يدعو إليه من نهج جديد في دراسة موضوعات النحو، فيقترح ما يراه تحليلا جديدا. ذلك أنه انتقد القدماء بقسوة، ووصفهم بأنهم "كانوا يتخبطون في دراستهم". وقال: "لابد لنا من أن نصحح نهج القدماء، ونعيد إلى هذه الدراسة [يقصد الدراسة النحوية] اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتمحلهم وجهلهم موضوع دراستهم(44). وهذا النقد الشديد كان يقتضي أن يكون للكاتب تصور مغاير تمام المغايرة لموقف القدماء.

التحليل المقترح للجملة الظرفية

يتأسس التحليل الذي سأقدمه فيما يلي على فرضية قوامها أنّ الجملة الظرفية جملة تامة مستقلة بنفسها، وتؤدي معنى خاصا لا تؤديه بقية الجمل الاسمية. وهذا المعنى له شقان يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا. تأمل أولا الجمل التالية:

1- أ) زيد هناك

ب) هناك زيد

2- أ) في الحديقة أولاد

ب) * أولاد في الحديقة

(هذه العلامة * تعني أن الجملة غير مقبولة نحويا)

3- الكتاب فوق الرف

4- هناك أولاد في الحديقة

في كل جملة من الجمل السابقة نحن نتكلم عن "كيان" أو "شيء" يقع ضمن موضع ما. وهذا هو الشق الأول من المعنى: الدلالة على المكان، أو الكينونة Being. وهذه الدلالة راسخة في الأدوات الظرفية (في، خلف، هناك، فوق، عندك...).

أما الشق الثاني من المعنى فهو الدلالة على الوجود Existence. وهذه الدلالة مفهومة في إطار التضمّن implication . وبعبارة أخرى فإننا حينما نتكلم عن مكان زيد، فإننا نفهم بداهة أنّ ذلك يتضمن وجود إنسان اسمه زيد في المكان. وهنا نجد كيف أنّ الوجود يرتبط بالكينونة، فنحن حينما نؤكد كينونة (زيد) في الحيز المكاني- الزماني، فنحن كذلك نؤكد وجوده. ويرى كاهْن(45) أنّ هناك علاقة وثيقة بين فكرة "الوجود" و "الموضع" في الفلسفة الإغريقية، إذ إنّ أحدهما يتضمن الآخر. وتتأكد هذه العلاقة من خلال المقولة الفلسفية التي شاعت في عصر ما قبل سقراط: "إذا كان الشيء موجودا فهو موجود في مكان ما، وما لا يوجد في أي مكان فهو لا شيء"(46). ويعقب جون لايونز على هذه العبارة بقوله: "إنّ هذه المقولة الكلاسيكية تتوافق مع وجهات نظرعدد من الفلاسفة التجريبيين المعاصرين الذين يذهبون إلى أنّ الجملة الظرفية مرادفة منطقيا للتأشير pointing . وبالتأكيد فإنّ الدليل اللغوي يتماشى مع وجهة النظر هذه"(47).

والدليل اللغوي في حالة اللغة العربية هو أنك تستطيع أن تقول: (زيد)، ثم تلجأ إلى فعل غير لغوي وهو أن تؤشّر إلى المكان الذي يوجد فيه زيد. وتقول: (الأولاد)، ثم تؤشر إلى الحديقة. "وتكون وظيفة التأشير هي جذب انتباه المستمع إلى الحيز المكاني- الزماني للشيء"(48). ولا أرغب هنا في أن أخوض في مسألة ميتافيزيقية، وهي: هل الوجود يتضمن الكينونة، أم أنّ الكينونة تتضمن الوجود؟ وبعبارة أخرى، حينما تقول: (زيد هناك)، فهل تريد أن تتكلم عن وجود زيد، أم كينونة زيد في الموضع؟ وبدلا من ذلك، فأنا أتبنّى وجهة النظر التي سبق أن أشرت إليها، وهي أنّ أحدهما يتضمن الآخر. وألخص وجهة النظر تلك بعبارة أخرى، وهي أننا نتكلم عن وجود ضمنيّ ضمن حيز مكاني- زماني معين. وهذا يعني أنّ المتكلم حينما يقول: "زيدٌ في الغرفة"، "على الطاولة كتابٌ"... فإنه يريد أن يقول لنا إنه يعتقد – وقت النطق بالجملة – أنّ شخصا اسمه "زيد"، وشيئا مسماه "الطاولة"، موجود وجودا ماديا في المكان الذي ورد ذكره في كل جملة. وتصدق هذه الدلالة حتى إذا لم يكن المتكلم متأكدا مما يقول، أو كان كلامه ضربا من التخمين.

ولنعد الآن إلى الأمثلة (1- 4) التي سبق إيرادها لنلقي عليها بعض الضوء. يُظهر المثالان (1 أ) و(1 ب) تبادلا للمواقع ما بين المبتدأ والخبر. ومن السهل تفسير الجملتين وفقا للبنية المعلوماتية، كما فعل عبدالقاهر الجرجاني(49) حينما حلل الفرق بين هذه الجمل الثلاث: (زيد منطلق)، (زيد المنطلق)، (المنطلق زيد). وهو تحليل ممتاز بكل المقاييس، ويذكرك بلا شك بمفهوم المنظور الوظيفي للجملة functional sentence perspective الذي قدمه أحد أقطاب مدرسة براغ، وهو ماثيسيوس(50) Mathesius . يرتكز المنظور الوظيفي للجملة على ثلاثة أركان. الركن الأول يتعلق بالبنية المعلوماتية. إذ إنّ في كل جملة عنصرا معلوما ربما يشكل الأرضية المشتركة ما بين المتكلم والمستمع، وعنصرا آخر هو المعلومة الجديدة التي يريد المتكلم نقلها. ويتعلق الركن الثاني بالمكونات الإسنادية في الجملة، وكيفية ترتيبها: هل تبدأ الجملة بالمسند ويتلوه المسند إليه، أم يكون

الترتيب عكس ذلك؟ ولماذا؟ أما الركن الثالث فهو درجات دينامية الاتصال communicative dynamism ويتعلق هذا الأمر بفكرة أنّ عناصر الجملة تسهم في عملية الاتصال بدرجات متفاوتة. فهناك عناصر تسهم في تطوير الحدث اللغوي وإثراء معلومات المستمع أو القارئ بشكل كبير، وهناك عناصر تسهم في ذلك الأمر بدرجات أقل. فالعنصر الذي يكون له أقل شأن في دينامية الاتصال يبدأ به المتكلم أولا، وهو يقترن غالبا مع المبتدأ (في الجملة الاسمية)، والفعل (في الجملة الفعلية). ويعقب ذلك الأجزاء التي تتضمن المعلومة الجديدة، أي التي تسهم بأكبر قدر في دينامية الاتصال. وتتخذ أجزاء الجملة ترتيبها بناء على سياق الحدث اللغوي، وما يريد المتكلم أن يركز عليه لتقديره أنّ ذلك هو الجديد الذي يتوقعه المستمع. ففي (1- أ) يكون السياق شيئا من هذا القبيل:

- أين زيد ؟

(1- أ) زيد هناك

↓ ↓

< معلوم> <جديد>

أما (1- ب) فيكون سياقها:

- من هناك ؟

(1- ب) هناك زيد

↓ ↓

< معلوم> <جديد>

وهكذا فإن تبادل المواقع ما بين المبتدأ والخبر في تلك الجملتين يخضع للبنية المعلوماتية. ولكن من الناحية التركيبية يظل (زيد) مبتدأ سواء تقدم أم تأخر. والسبب في ذلك هو لأنّ الجزء الثني الذي يرتبط به ينتمي لفئة (الظرف)، وهذه الفئة لها تصرف محدود في البنية التركيبية.

أما الجملة (2- ب) فإن عدم صحتها يرجع لاعتبار براغماتيّ وليس لاعتبار تركيبيّ، وذلك لأنّ الجملة تبدأ عادة بما هو معلوم – أو في حكم المعلوم – لدى كلّ من المرسل والمتلقي، وهذا المعلوم

يقترن مع المبتدأ، ثم يأتي بعد ذلك ما يريد المتكلم إبلاغه إلى السامع، وهو الخبر. وهذا النهج الذي ذكرناه بشأن كيفية ترتيب ركني الإسناد ليس شيئا جديدا تمام الجدة جاء به اللغويون المحدثون فقط ، بل هو مفهوم راسخ في الفكر اللغوي العربي. إنّ "نمطية الخطاب الاسمي عند سيبويه تتشكل من تعريف عنصر المبتدأ، ثم تنكير الخبر"(51). اقرأ مثلا قوله: " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة... وإذا قلت (عبدالله منطلق) تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر"(52). ولهذا تعتبر الجملة (3) صحيحة، بينما الجملة (2- ب) لا تكون كذلك. ونجد عند ابن الأنباري تعليلا لما ذكره سيبويه حيث يقول: "فإن قيل لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فادة منه"(53).

لنتحدث بعد ذلك عن الجملة (4). تتضمن هذه الجملة الظرف (هناك)، وكذلك الجار والمجرور (في الغرفة). فإذا كان كلّ من (هناك) و (في الغرفة) يدلان على الموضع، كما اقترحنا من قبل، فكيف يمكن تفسير الجمع بين الأداتين؟ للإجابة عن هذا السؤال فإنني سأقدم فيما يلي تحليلا مفصلا للظرف (هناك)؛ وسأبين في هذا التحليل أنه على الرغم من أنّ (هناك) يعتبر ظرفا في كلّ الأحوال من المنظور النحوي، إلا أنه يؤدي عدة وظائف دلالية، وليس وظيفة واحدة كما يدلّ عليها مسماها الإعرابي.

وظائف هناك

من المعلوم أننا نجد في جميع المظان النحوية، قديمها وحديثها، إجماعا على أنّ (هناك) ظرف للمكان. ويجب أنْ نسلم بأنّ هذا المصطلح يشير إلى الصفة الإعرابية لتلك الكلمة، فالإعراب معنيّ ببيان سبب اختلاف النهايات الإعرابية، وليس بالصفة الدلالية. وحينما نتخذ واقع الاستعمال الفعليّ لهذا الظرف إطارا للتحليل، فإنه يمكننا أن نتعرف على عدة وظائف توضحها الجمل التالية:

المجموعة (1)

(1) [أين مكتب البريد؟] ← هناك مكتب البريد.

(2) [كان كتابي هنا] ← هناك كتابك.

(3) [صوّر آثار الجريمة] ← هناك دماء ، (وهنا آثار طلقة نارية).

المجموعة (2)

(1) هناك صرصور في الحمام.

(2) هناك قطة تحت سيارتي.

(3) هناك قلمان في شنطتي.

المجموعة (3)

(1) هناك مشكلة الفقر في الدول النامية.

(2) هناك محاولات لوقف تدهور سعر صرف الدولار.

(3) هناك جدل حول هذا الموضوع.

المجموعة (4)

(1) [لاأعرف ماذا يمكن أن أقرأه في العطلة الصيفية]

هناك بخلاء الجاحظ ، روايات نجيب محفوظ ، نوادر جحا ...

(2) [ماذا يناسب حميتك لوجبة العشاء ؟]

هناك الجبنة البيضاء الخالية الدسم، فول الصويا، باذنجان بالفرن...

(3) [لخص لنا في أقل من نصف دقيقة المشاكل التي يجب أن توليها الحكومة الجديدة أهمية قصوى]

هناك مشكلة البطالة؛ تردي الخدمات الصحية؛ ارتفاع نسب التضخم ...

هذه أربع مجموعات، تشتمل كلّ مجموعة على جمل تغطي مجالات استعمال الظرف (هناك). نستطيع أن نحدد في المجموعة (1) وظيفة (هناك) على أنها أداة في النظام الذي يسميه جون لايونز(54) "النظام الإشاري" deixis system . وهذا النظام له مظهر عالميّ، أي أنه لا تخلو لغة من لغات العالم من وجود أدوات فيها أو ضمائر أو أفعال تستخدم للإشارة إلى الشيء. وفي اللغة العربية نستخدم (هنا) للإشارة إلى القريب، بينما نستخدم (هناك) للإشارة إلى البعيد. وعلى الرغم من كون ظرف المكان معرفة بالتأصيل inherently ، إلا أنه، وعلى النقيض من أسماء الإشارة، يعتبر محايدا من حيث الجنس والعدد؛ فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. والتصنيف الدلالي يبين لنا أنّ (هنا) و (هناك) ظرف مكان نستخدمه للإشارة إلى المكان؛ والإشارة والموضع (أو المكان) متلازمان، لأنّ الموضع متضمّن في التأشير. ولكن يبرز مدلول آخر في هذا الاستعمال، وهو الدلالة على الوجود. وهنا يكون "الوجود" مفترضا presupposed أو مسلما به على أساس الارتباط المنطقي. فحينما نسأل عن شيء أو نتحدث عن موضعه فوجود هذا الشيء مفترض، ونحن نرغب فقط في معرفة مكانه أو موقعه على وجه التحديد. ولهذا السبب فإنّ المبتدأ يكون معرفة شكلا ومعنى، لأنه الشيء الذي يكون معلوما لدى المشاركين في الحدث اللغوي.

إذا انتقلنا إلى المجموعة (2) فسنجد أنّ دلالة (هناك) موجّهة لبيان "وجود" شيء ذي خاصية معينة في عالم مادي، ضمن موقع ما. والدليل على أنّ (هناك) تدل على الوجود في مثل هذه الجمل هو أننا نستعمل معها في نفس السياق الظروف أو حروف الجر التي تعيّن "المكان" على نحو ما يراه المتكلم وقت تفوهه بالجملة. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نقول إنّ (هناك) في هذه الاستعمالات أداة وظيفتها لفت النظر إلى وجود شيء يمكن تعيين مكانه، فهي بذلك تمهد للدلالة الظرفية، بحيث إننا لو قلنا:

- هناك صرصور.

وسكتنا، فإن المستمع سرعان ما سيطلب المزيد من المعلومات. سيسألنا – مثلا – مباشرة:

"أين ؟". فيكون الجواب: في الحمام ، أو : في ذلك الموضع.

وبذا يكون هذا التركيب الظرفي هو الذي أسهم في تعيين مكان الشيء. ويمكن صياغة هذه الحقائق ضمن معطيات المنطق الرمزي على النحو التالي:

$\exists x \, E x \, 3$ بحيث إن $A \, E \, x$

حيث $\exists$ عبارة عن فئة عامة universal set ، و A عبارة عن عضو في تلك الفئة set . وبعبارة أخرى، فإن تلك الجملة تقول : إن الفئة العامة في هذه الحالة ليست فارغة، لأنها تتضمن A مثالا.

بعد هذا الشرح لأمثلة المجموعتين (1) و (2)، ننتقل إلى المجموعة (3). من الواضح أنّ (هناك) في أمثلة هذه المجموعة لا تؤدي وظيفة بيان المكان، وإنما تدل على "الوجود العام". وهذا الوجود العام لا يرتبط بموضع معين، لذا فإنه يمكن أن نحل بدلا منها كلمة صريحة في الدلالة على الوجود، وهي (يوجد)، فنقول:

- يوجد جدل حول الموضوع.

- توجد مشكلة الفقر في الدول النامية.

والفرق بين الوجود في المجموعة (2) والوجود في المجموعة (3) أنّ الوجود في المجموعة (2) هو وجود شيء ماديّ ذي خاصية معينة، بينما الوجود في المجموعة (3) هو وجود عام. لذا، فإنّ الأمثلة في المجموعة (2) قابلة للتكميم quantification ، أي تحديد كمها أو مقدارها بالاستفسار عن كمية الشيء الوارد ذكره في كلّ مثال، وذلك باستعمال أداة الاستفهام (كم)؛ بينما الأمثلة التي في المجموعة (3) لا تقبل ذلك:

(1) هناك صرصور في الحمام.

- كم صرصورا ؟

(2) هناك مشكلة الفقر في الدول النامية.

- *كم مشكلة ؟

ولا يمكننا أن نتكلم عن وجود ماديّ إلا إذا كان الشيء ينتمي إلى فئة غير فارغة، أي إلى فئة قابلة للتحديد الكمّـي.

وأخيرا فإننا نلاحظ أنّ المجموعة (4) تقترب في دلالتها من المجموعة (3)، ولكن الفرق أنّ (هناك) في المجموعة (4) تدل على "الوجود المحدد"، أي وجود صنف معين أو شيء معين. ويرد هذا الاستعمال حينما يريد المتكلم أن يسرد قائمة من الأشياء الموجودة في ذهنه. وتكون وظيفة (هناك) الدلالة على وجود الأصناف الواردة مسمياتها في القائمة. وهنا أيضا لا دلالة لـ(هناك) على الموضع. ويكون النمط التنغيمي لهذا النوع من الجمل مميزا لأنها تتضمن سردا لعدد من الأشياء. لذلك فإننا نستعمل النغمة المعلقة عند سرد كل صنف، دلالة على عدم اكتمال الجملة. وتهبط النغمة مع النطق بآخر كلمة إذا كانت القائمة متناهية أو مكتملة.

ونوضح هذه الفكرة من خلال بيان الوحدات النغمية للجملة (1) من المجموعة 4 :

هناك بخلاء الجاحظ ، روايات نجيب محفوظ ، نوادر جحا... (قائمة غير مكتملة)

• • ←● ● • ←● • ● ←● ●

أو:

هناك بخلاء الجاحظ ، روايات نجيب محفوظ ، نوادر جحا. (قائمة مكتملة)

• • ←● • ● ←● ●

↓

لنعد بعد هذا الشرح إلى الجملة (4). إننا الآن في وضع يسمح لنا بالإجابة عن السؤال الذي سألناه من قبل عن كيف أمكن الجمع بين أداتين تدلان كلتاهما على الموضع، وهما (هناك) و (في الحديقة). إن الظرف (هناك) في الجملة (4) يدلنا على "الوجود"، بينما يدلنا المركب الظرفي الآخر (في الحديقة)

على الموضع. وهنا نجد أن تآلف ركني الإسناد مع المركب الظرفي بذلك النسق هو ما يرشدنا إلى التفسير الدلالي. ولكننا إذا كتبنا الجملة الظرفية، أو نطقنا بها دون ارتباطها بسياقها، فقد تصبح الجملة غامضة، مثل:

- زيد هناك.
- هناك قطة.

فلا نعلم إذا كان المقصود في كل حالة الإشارة (الوجود) أو بيان الموضع (الكينونة)، أو ربما مجرد جذب الانتباه إلى الكيان "زيد". و يحرص المتكلم في واقع الاستعمال اللغوي على تجنب الغموض باللجوء إلى بعض الآليات اللغوية التي تحقق له ذلك، منها مثلا:

- استعمال الفعل "يوجد" حينما يريد تعيين الوجود تحديدا.

- وضع نبر الجملة الرئيسي على كلمة (هناك) حينما تكون الإشارة هي الدلالة المقصودة.

أما عندما يكون المقصود جذب الانتباه إلى الكيان، فإننا نضع النبر على كلمة (زيد)، أو قد نقول:

- زيد هناك وليس عمرو.

خاتمة وتعقيب

يتبين من التحليل الذي قدمناه للجملة الظرفية أنها تؤدي وظيفة مستقلة لا تؤديها سائر الجمل الاسمية. وهذه النقطة الأخيرة بحاجة إلى مزيد من الشرح. إنّ الجمل الاسمية التي يتكون ركنا الإسناد فيها من اسمين تؤدي وظائف محددة يمكننا أن نذكر منها ما يلي:

(أ) أن نعزو إلى المسند إليه وصفا، أو حكما، أو مقولة:

1- البحر هائج.

2- زيد تلميذ.

3- الحكمة ضالة المؤمن.

4- الله وليّ الذين آمنوا.

(ب) أن نصنف المسند إليه ضمن فئة أو نوع:

5- الأسد حيوان مفترس.

6- الإنسان كائن مفكر.

7- زيد كهربائي، وأخوه نجار.

8- المتنبي شاعر.

وفي الحالة الأولى يمكن أن يكون الوصف عرضيا، أي يكون صحيحا وقت النطق بالجملة، أو وقت كتابتها، مثل:

9- الشمس مشرقة.

10- السماء صافية.

11- الأستاذ مبتهج.

فمثل هذه الأمور ليست ثابتة. وقد يكون الوصف شيئا ثابتا يتصف بالديمومة والتلازم إذا كان يدلّ على حقيقة عامّـة، أو يستند إلى معتقد، مثل:

12- الصيف حار، والشتاء بارد.

13- الله غفور رحيم.

14- وخز الإبرة مؤلم.

15- الديناصور منقرض.

وعندئذ تكون مرجعية كل مقولة ذات دلالة عامة(55).

أما في الحالة (ب) فإن إسناد المبتدأ إلى الفئة أو النوع يكون صحيحا إذا كان مطابقا لما هو واقع. فلو قلنا:

16- المتنبي طبيب.

فإن هذه الجملة غير صادقة، لأنه لا يمكن مطابقة التصنيف مع الواقع. ويستغل مستعملو اللغة حالة عدم مطابقة التصنيف للواقع لقول الكذب.

لنضع النقاط السابقة الذكر نصب أعيننا ونحن نقرأ قول أحد الكتاب المعاصرين وهو يعلق على هذه الجملة (الطفل في المنزل) في سياق ما ظنه نقدا لمسلك القدماء: "هذه جملة اسمية استوفت شروطها عند أهل اللغة، وإعراب مفرداتها على الوجه التالي: الطفل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. في المنزل: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره (كائن)". ثمّ يكمل الكاتب كلامه ويطرح السؤال التالي: "لماذا لا يكون الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف تقديره مسجون مثلا أو حزين أو سعيد في البيت، أو غير ذلك من التأويلات التي تبقى احتمالاتها قائمة مثل كائن أو موجود"(56).

إن اعتراض الكاتب على موقف القدماء، "والبديل" الذي اقترحه من خلال سؤاله السابق، يدلّ على عدم فهم لطبيعة الإسناد في الجمل الاسمية، ولما تؤديها الجمل الاسمية من دلالات، تطرقنا لذكر بعضها. ونضيف هنا – إلى جانب ما ذكرناه – قول سيبويه: "اعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئا هو هو أو يكون في مكان وزمان"(57). يتكلم سيبويه هنا، بإيجاز دالّ، عن أنّ المسند إليه يرتبط مع المسند بنوع من العلاقة الدلالية. وهو ما لم يتنبه إليه مؤلف ذلك الكتاب. والردّ على ما ذكره الكاتب أمر يسير. فالكلمات (حزين)، (سعيد)، (مسجون) عبارة عن قيود وصفية. ولو كان مراد المتكلم أن يعزو إلى المبتدأ مثل هذه الصفات لفعل ذلك مباشرة من خلال العلاقة الإسنادية بين ركني الجملة الاسمية. ولكن الجملة المستشهد بها جملة ظرفية، والجملة الظرفية تتضمن الوجود العام. والوجود وضع، وليس تصنيفا أو صفة.

إنّ المنحى الدلالي الذي اتبعناه يقود إلى اعتبار الجملة الظرفية نوعا قائما بذاته من الجمل. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه ابن مضاء القرطبي عندما اعترض على تقدير متعلقات المجرورات، في تراكيب مثل (زيد في الدار)، إذ إنه ينكر أن يكون الخبر متعلقا بمحذوف تقديره (مستقر). ويرى أنّ تلك الجملة عبارة عن كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة. وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة إلى تقدير محذوف"(58).

لاشك أنّ الإطار الفكري الذي كان يغلف هذا الرأي هو رفض نظرية العامل، ولذلك فإنّ ابن مضاء قد صاغ رأيه ليصل إلى هذه النتيجة تحديدا. ولم أكن في هذا البحث معنيا بنظرية العامل، لذا فقد ذهبت إلى أبعد من تلك النتيجة، فبينت الوظيفة الاتصالية للجمل الظرفية، وقدمت لها تحليلا شاملا. وتبقى نقطة أخيرة وهي أن نتساءل عن التوجيه الإعرابي للجمل الظرفية. إنّ التوجيه النحوي الذي أتبناه هو أن نعتبر الجملة الظرفية بأكملها في محلّ رفع خبر،وليس أنها متعلقة بمحذوف خبر. وقد سبق للدكتور محمود نحلة أن انتهى إلى هذه النتيجة. فهو بعد أن سرد مواقف النحاة، واختلافهم في متعلق الخبر حين يقع جارا ومجرورا أو ظرفا؛ هل هو فعل أو وصف، فإنه قارن تلك الآراء برأي ابن مضاء السالف ذكره، وخلص بالتالي إلى ما يلي: "والرأي عندي ما رأى ابن مضاء، وفي القول بعلاقة الإسناد ما يغنينا عن التقدير في هذا وأمثاله"(59).

ويمكن تتبع جذور هذا التوجيه الإعرابي إلى بعض الإشارات الواردة عند النحاة القدماء. من ذلك مثلا ما ذكره العكبري في النص الذي سبق الاستشهاد به، من أنّ "موضع الظرف رفع بأنه خبر المبتدأ". وقول ابن هشام إننا حينما نقول (زيد في الدار)... فإن الضمير [يقصد ضمير الفعل "استقر" المقدر] يكون قد انتقل إلى الظرف بعد أن عمل فيه.(60). صحيح أنّ موقف ابن هشام وتحليله الكامل للجملة الظرفية مبنيّ على أساس نظرية العامل، ولكن يمكن اجتزاء تلك الخلاصة لنقول إنّ الجملة الظرفية في نهاية المطاف هي في محل رفع خبر. ومن جملة المقترحات الأخرى بهذا الشأن

والواردة عند القدماء، ما أورده الرضي الاستراباذي(61) في سبب نصب "واقفا" من قولك (زيد خلفك واقفا)، إذ روى أنّ عامل النصب هنا هو الظرف لقيامه مقام العامل (وهو الاستقرار المحذوف). فإذا كان يصحّ للظرف أن يكون عاملا، فإنه يصح كذلك أن يعتبر هو ما يمثل الخبر. وأخيرا – وليس آخرا – نجد أنّ ابن عقيل ينص صراحة على أنّ "ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة، نحو: (زيد عندك)، وعن المعنى نحو: (القتال عندك)"(62). وقد تبنى الأستاذ عباس حسن هذا التوجيه الإعرابي المقترح، إذ قال: "فلو قلنا: (ظرف منصوب خبر المبتدأ)، أو: (جار مع مجروره خبر المبتدأ)، من غير أن نزيد شيئا، ما حصل قصور، ولا وقعنا في خطأ، ولكان مساويا في صحته لقولنا: إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر"(63).

هذا التوجيه الإعرابي فيه تيسير على متعلمي النحو من غير المتخصصين. ويتّسم كذلك بالبساطة والوضوح لأنه يبين الوظيفة النحوية التي يؤديها المكون الظرفي. وإذا وضعنا هذا التحليل النحوي (أو التركيبي) للجملة الظرفية إلى جانب التحليل الوظيفي الدلالي الذي يبين المعنى المستفاد منها، فإننا نكون قد قدمنا إطارا تحليليا للجملة الظرفية يعتبرها نوعا قائما بذاته من الجمل.

الحواشي والتعليقات

(1) الأخفش الصنعاني، صلاح بن حسين (ت1142 هـ): **نزهة الطرف في الجاروالمجرور والظرف**،ص72.

(2) قباوة، فخرالدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص 260.

(3) ابن النديم، محمد بن اسحق: **الفهرست**، ص51.

(4) هناك العديد من الدراسات حول موضوع الجملة وتعريفها عند القدماء والمحدثين. انظر على سبيل المثال:

- المهيري، عبدالقادر: الجملة في نظر النحاة العرب، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد الثالث 1966، ص35-46.

- حاج صالح، عبدالرحمن: "الجملة في كتاب سيبويه"، **اشغاليات ندوة النحو والصرف** ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، 27-30 /19984/8، ص205-207.

- عبداللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة النشر، القاهرة 2003.

- نحلة، محمود أحمد: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1988.

- عبادة، محمد إبراهيم: **الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1988.

- الياسري، علي مزهر: **الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2003.

- الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ط القاهرة 1981.

(5) نحلة، محمود أحمد: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص17.

(6) خالد، أحمد: **تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة؟** ص34.

(7) **الكتاب**: 1/ 23.

(8) انظر أيضا: بومعزة، رابح: **الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو، تحليل وتصويب للمفاهيم ورؤية لسانية في المنهج**، ص69 .

(9) أصل التقسيم الذي اقترحه سيبويه يعدّ المبتدأ هو المسند، والخبر المسند إليه: "فالمبتدأ مسند، والمبنيّ عليه مسند إليه" ، **الكتاب** 78/2.

(10) الجرجاني، عبدالقاهر: **دلائل الإعجاز**، ص7 .

(11) الأشموني، علي نور الدين بن محمد بن عيسى: **شرح الأشموني لألفية بن مالك**، تحقيق عبدالحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر (د.ت)، 126/1.

(12) يؤكد هذا الرأي الذي ذكره باحث معاصر هو مانفريد شتده ما هو مؤصل في التفكير اللغوي العربي حول مفهوم الإسناد. انظر لتفاصيل ذلك الرأي:

Stede, Manfred (2004) Does discourse processing need discourse topic? *Theoretical Linguistics*, **30**: 241- 253.

(13) **الكتاب** 126/2.

(14) الرضي: **شرح الكافية** 88/1.

(15) **الكتاب**: 1/ 48 . ولكنّ سيبويه تعامل أيضا مع قاعدة "أمن اللبس"، فهو يستطرد في تلك الصفحة ويبين أنه يجوز الابتداء بالنكرة في حالات خاصة إذا تحققت الإفادة.

(16) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**1/ 59 .

(17) ابن يعيش: **شرح المفصّل** 85/1.

(18) راجع أحمد، يحيى: الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي، حيث تجد شرحا للموضوع ، وأمثلة تحليلية.

(19) **الكتاب** 88/2.

(20) يراجع في ذلك تقسيم سيبويه لمستويات القبول اللغوي للجمل: **الكتاب** 1/25-26، وهو الأمر الذي عالجه شومسكي في نظريته اللغوية (النحو التحويلي) تحت مسمّى "درجات نحوية الجملة" degrees of grammaticality .

(21) يكرر سيبويه هذه الفكرة التي عالجها في تلك الفقرة في موضع آخر، إذ يقول في بيان علة نصب [قائما] من قولك: (فيها زيد قائما فيها): "فإنما انتصب [قائم] باستغناء زيد بفيها".(**الكتاب** 125/2). وذلك لأنّ جملة (فيها زيد) جملة تامة مفيدة.

(22) انظر لتفاصيل هذه الفكرة: ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ص64.

(23) **الكتاب** 128/2.

(24) حول مفهوم الابتداء من المنظور النحوي، انظر أقوال النحاة التي جمعتها حصة بنت زيد الرشود: **الوجوب في النحو**، ص88-89 .

(25) **الكتاب** 1/404-406.

(26) **الكتاب** 91/2.

(27) لو أردنا التيسير في مجال تعليم النحو وقلنا في إعراب (في المنزل، وراءك، خلفك...) إنّ شبه الجملة في محل رفع خبر، لما كنا ابتعدنا عن جوهر ما قال به سيبويه.

(28) العكبري، أبو القاسم عبدالواحد ين علي الأسدي: **شرح اللمع**،1/ 36-37.

(29) انظر أيضا: **شرح الكافية** 216/1.

(30) الزمخشري: **المفصل**، ص24.

(31) ابن يعيش: **شرح المفصل** 89/1.

(32) عبداللطيف، محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ص25.

(33) عبادة، محمد إبراهيم: **الجملة العربية**، دراسة لغوية نحوية، ص30.

(34) بومعزة، رابح: **الجملة والوحدة الإسنادية**، ص20.

(35) يراجع ابن هشام: **مغني اللبيب** 42/1 .

(36) ابن هشام: **مغني اللبيب** 46/2-47.

(37) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل** ، ص167-168.

(38) الياسري، علي مزهر محمد: **الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه**، ص314.

(39) أبو المكارم، علي: **مقومات الجملة العربية**، ص146.

(40) المرجع السابق، ص147.

(41) انظر أيضا محمود أحمد نحلة: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**،ص95، حيث تجد هذه الخلاصة. ولكن الدكتور بومعزة لا يشير إلى هذا المرجع على الرغم من أنّ تلك الخلاصة مستمدة منه.

(42) بومعزة، رابح: **الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو**، ص67.

(43) المخزومي، مهدي: **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، ص 72 .

(44) المرجع السابق، ص34-35 .

(45) Kahn, Charles H. (1966) The Greek verb “to be” and the concept of being. *Foundations of Language*, **2**: 245-265, p. 258.

(46) المرجع السابق، والصفحة نفسها. نصّ تلك المقولة كالتالي:

Whatever is, is somewhere; what is nowhere is nothing

(47) Lyons John (1967) A note on possessive, existential and locative sentences. *Foundations of Language*, **3**: 390-396, p. 391.

(48) جون لايونز، الجزء الثاني، ص654 .Lyons, John (1977) *Semantics*, CUP

(49) الجرجاني، عبدالقاهر: **دلائل الإعجاز**، ص186 .

(50) هناك مرجعان جيدان حول المنظور الوظيفي للجملة:

أ- باللغة العربية: يحيى أحمد: المرجع الوارد ذكره في الحاشية (18)

ب- باللغة الإنجليزية:Daneš, F. (1974) Functional sentence perspective and the organization of the text. In: František Daneš (ed.) *Papers in functional sentence perspective.* Mouton: The Hague, pp.106-128

(51) دزه يي، دلخوش جارالله حسين: **البحث الدلالي في كتاب سيبويه**، ص206 .

(52) **الكتاب**: 47/1 .

(53) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن به محمد به سعيد: **أسرار العربية**، ص69.

(54) انظر لشرح هذا النظام: Lyons, John (1977) *Semantics*, CUP. الجزء الثاني، ص647 فما بعد.

(55) يقدم جون لايونز شرحا مستفيضا لمفهوم "المقولة" proposition . راجع المرجع السابق ذكره، الجزء الأول، ص141 .

(56) أوزون، زكريا: **جناية سيبويه**، ص29.

(57) **الكتاب**: 2/ 127 .

(58) القرطبي، ابن مضاء: **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، ص87.

(59) نحلة، محمود: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، ص 96 .

(60) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 2/ 376.

(61) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، 1/ 216.

(62) شرح ابن عقيل: 1/ 170.

(63) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج1 ، ص475. ويستطرد في الحاشية الواردة في تلك الصفحة قائلا: فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر، وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو الخبر مذهب قديم من عدة مذاهب، والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية، وتقسيمات متعددة، لا نفع لها اليوم، وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة.

المراجع العربية

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1996 ،

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق، حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت (د.ت)

ابن النديم، محمد بن اسحق: **الفهرست**، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د.ت

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة (د.ت)

ابن يعيش، موفق الدين بن علي: **شرح المفصل** ، مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت)

أبو المكارم، علي: **مقومات الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، 2006

أحمد، يحيى: الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي، **عالم الفكر**، 1989 المجلد 56،

الأخفش الصنعاني، صلاح بن حسين (ت1142 هـ): **نزهة الطرف في الجاروالمجرور والظرف**، تحقيق، عبدالرحمن بن عبدالقادر المعلمي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2005

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998،

الأشموني، علي نور الدين بن محمد بن عيسى: **شرح الأشموني لألفية بن مالك**، تحقيق عبدالحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر (د.ت)، 126/1.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن به محمد به سعيد: **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق 1957

أوزون، زكريا: **جناية سيبويه**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان 2002

بومعزة، رابح: **الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو، تحليل وتصويب للمفاهيم ورؤية لسانية في المنهج**، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، سوريا 2008

الجرجاني، عبدالقاهر: **دلائل الإعجاز**، تعليق وتصحيح محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت).

حاج صالح، عبدالرحمن: "الجملة في كتاب سيبويه"، **اشغاليات ندوة النحو والصرف** ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، 27-30 /19984/8، ص205-207.

حسن، عباس: **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، 1980.

حصة بنت زيد الرشود: **الوجوب في النحو**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2000،

خالد، أحمد: **تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة؟** منشورات Noir sur Blanc ، تونس، 2000

دزه يي، دلخوش جارالله حسين: **البحث الدلالي في كتاب سيبويه**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان ، 2006

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت: لبنان (د.ت) الطبعة الثانية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ط القاهرة 1981.

ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ص64، دار المعارف، الطبعة السادسة 1992.

عبادة، محمد إبراهيم: **الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1988.

عبداللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة النشر، القاهرة 2003.

عبداللطيف، محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**

العكبري، أبو القاسم عبدالواحد ين علي الأسدي: **شرح اللمع**، تحقيق د.فائز فارس، الكويت، 1988،

قباوة، فخرالدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1981

القرطبي، ابن مضاء: **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر (د.ت)

المخزومي، مهدي: **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1987،

المهيري، عبدالقادر: الجملة في نظر النحاة العرب، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد الثالث 1966، ص35-46.

نحلة، محمود أحمد: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1988.

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

الياسري، علي مزهر محمد: **الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان 2003،

المراجع الأجنبية

Daneš, F. (1974) Functional sentence perspective and the organization of the text. In: František Daneš (ed.) *Papers in functional sentence perspective*. Mouton: The Hague, pp.106-128

Kahn, Charles H. (1966) The Greek verb "to be" and the concept of being. *Foundations of Language*, **2**: 245-265

Lyons John (1967) A note on possessive, existential and locative sentences. *Foundations of Language*, **3**: 390-396

Lyons, John (1977) *Semantics*, CUP.

Stede, Manfred (2004) Does discourse processing need discourse topic? *Theoretical Linguistics*, **30**: 241- 253.

دلالة الجملة الظرفية

الخلاصة

تطرق النحاة العرب القدماء للجملة الظرفية، واختلفوا في تصنيفها لأنهم لم يجدوا في المكون الظرفي علامة ظاهرة تدل على الرفع. لذا، فإنهم لجأوا إلى تقدير وصف مشتق أو فعل يمثل الخبر (المحذوف). ولما اختلف الرأي في العنصر المقدر من كونه اسما أو فعلا، فقد انعكس ذلك على تصنيف الجملة الظرفية إما جملة اسمية، أو فعلية، وفقا للعنصر المقدر. وتدارس الباحثون المعاصرون آراء القدماء، فترددت آراؤهم بين القبول أو إعادة التفسير ضمن الأطر النحوية التي اقترحها القدماء. وينحو هذا البحث منحى مختلفا، فهو يحدد البنى التركيبية للجملة الظرفية، ثم يوجه مسار التحليل نحو الجانب الدلالي- الفلسفي ؛ لأنه هو الجانب الذي يقودنا إلى معرفة الوظيفة المميزة للجمل الظرفية، وهي الدلالة على الكينونة والوجود. أي بيان الموضع أو المكان صراحة، وبيان الوجود تضمينا. أما التوجيه الإعرابي الذي يأخذ به الباحث، فهو إعراب كامل الجملة الظرفية على أنها في محل رفع خبر، دون تقدير أي شيء محذوف. ويبين الباحث أن هذا التوجيه مستمد من إشارات وآراء وردت عند النحاة القدماء، إلى جانب أنه يتبع مبدأ تيسير تعليم النحو.

The function of locative sentences in Standard Arabic

Yahia A. Ahmad

Department of Arabic, University of Kuwait.

Abstract

The ancient Arab grammarians recognized locative sentences but their analyses were directed towards what constituted its underlying structure. Driven by their belief in the existence of an abstract governor i.e. "ʕaamil", they suggested that this underlying element could be a noun or a verb. Accordingly, they disagreed upon the classification of locative sentences. The contemporary researchers who studied this topic did not go beyond the theoretical issue of the underlying structure. The present paper adopts a different approach which ends up by analyzing such sentences as denoting location explicitly and existence implicationally. The author argues that analyzing locative sentences within a semantic - philosophical framework will lead us to the proper understanding of these sentences. As for how parsing could be incorporated into this new analysis, the author goes along a line of thought which will in effect get red of a posited underlying element and meanwhile will simplify this chapter of Arabic grammar.